

Distr.: General
8 November 2006
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وهو يغطي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - شهد شهر أيلول/سبتمبر زيادة في حدة العنف في دارفور. فقد اشتد القتال بين الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور والأطراف غير الموقعة مع حكومة السودان التي تستخدم القصف الجوي في الهجوم على القرى التي تسيطر عليها جبهة الخلاص الوطني ومجموعة ال ١٩ من جماعات التمرد. وازداد التوتر بين الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور أيضا لأول مرة. وكذلك ازدادت هجمات المليشيات بشكل ملحوظ خاصة في جنوبي دارفور، مستهدفة السكان المدنيين والمشردين داخليا بينما زادت حدة التوتر فيما بين الجماعات المتمردة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثيرا ما استهدف حفظة السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أيضا، خاصة في شمالي دارفور، بينما استمرت الهجمات على العاملين في مجال المساعدة الإنسانية دون هوادة.

٣ - وظل وقف إطلاق النار مستمرا بين فصيل ميني ميناوي من حركة/جيش تحرير السودان وحكومة السودان بصورة عامة في جميع أنحاء دارفور خلال أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، أشارت عدة حوادث إلى أن التوتر قائم بين هذين الطرفين الموقعين على اتفاق سلام دارفور. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، ضربت قوات ميناوي التابعة لحركة تحرير السودان المرافقة



لزعيم التمرد ضابطين من ضباط الاستخبارات العسكرية التابعين لحكومة السودان في مطار نيالا. وقد كانت هذه الحادثة هي الرابعة ضمن سلسلة من الحوادث التي وقعت في نيالا من هذا النوع. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اندلع صدام بين أفراد من الحرس الشخصي لميناوي - حركة تحرير السودان وضباط شرطة تابعين لحكومة السودان في أم درمان، الخرطوم، أشعل فتيله احتجاج جندي تابع لجناح ميناوي - حركة تحرير السودان. وانتقاما لاعتقال زميلهم، أغار أفراد من جناح ميناوي - حركة تحرير السودان على مركز شرطة قريب وأخذوا عدة ضباط شرطة كرهائن. وتشير التقارير إلى أن شخصا واحدا على الأقل قتل أثناء تبادل إطلاق النار الذي تلى ذلك.

٤ - ولأول مرة منذ توقيع اتفاق سلام دارفور، يتهم طرف من الموقعين عليه الطرف الآخر بحرق اتفاق وقف إطلاق النار. وفي ٣٠ آب/أغسطس، اتهم متحدث رسمي باسم فصيل ميناوي - حركة تحرير السودان الحكومة ومليشيات الجنجويد بالقتل العشوائي في جنوب دارفور خلال الفترة بين ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس. بما في ذلك إشعال النيران في حوالي ١٣ قرية جنوب نيالا.

٥ - وفي تلك الأثناء، استمر القتال بين الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور والأطراف غير الموقعة عليه. وفي ٢٨ آب/أغسطس، شنت القوات المسلحة السودانية هجوما حويا وبريا على قوات جبهة الخلاص الوطني في منطقة كافود وأبو ساكن، على بعد ٦٠ كيلومترا شمال الفاشر، واستولت على أم سدر في ٣١ آب/أغسطس. وفي ١ أيلول/سبتمبر، استعادت قوات جبهة الخلاص الوطني أم سدر، بحيرة القوات المسلحة السودانية على التراجع ناحية مليط، التي تقع على بعد ٦٠ كيلومترا شمال شرق الفاشر.

٦ - وتمت الإفادة أيضا عن وقوع قتال عنيف في جنوب دارفور خلال الفترة بين ١٠ و ١٣ أيلول/سبتمبر، عندما شن جنود من القوات المسلحة السودانية تقلهم عشرات المركبات بمساعدة مئات من أفراد المليشيات والدعم الجوي، هجوما على الجماعات غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور في شرقي جبل مرة، مهاجمين أكثر من اثنتي عشرة قرية. وتفيد التقارير بأن قوات جبهة الخلاص الوطني المتحركة ناحية الجنوب داخل جبل مرة تدعم الجماعات غير الموقعة على الاتفاق في شرقي جبل مرة.

٧ - وفي جنوبي دارفور، هاجمت مجموعة مسلحة، في ٢٤ آب/أغسطس، ثكنة القوات المسلحة السودانية في سونغو، على بعد ٢٦٥ كيلومترا من نيالا. وتشير التقارير إلى أن قائد سابق لفصيل ميناوي - حركة تحرير السودان شن الهجوم، الذي أسفر عن قتل عشرة أشخاص وجرح ١٥ شخصا انتقاما لهجمات المليشيات على القرى القريبة من برام.

٨ - وقد كان القصف الجوي للقرى في شمالي دارفور، المماثل لنمط الأعمال الحربية التي شوهدت في أوج الصراع في عام ٢٠٠٤، مثيرا للقلق بوجه خاص. ففي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، تم تلقي تقارير تفيد بأن طائرة أنتينوف تابعة لحكومة السودان قد قصفت مناطق بالقرب من تورا وسايا وأم سدر بشمالي دارفور. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، قصفت طائرة حكومية عدة قرى على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب غرب طويلة. وبعد استعادة قوات جبهة الخلاص الوطني لأم سدر، بدأت طائرة تابعة للقوات المسلحة السودانية القصف الجوي لتلك القرية وشمال هشابة في ١٢ أيلول/سبتمبر. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أثناء القتال المستمر بين القوات المسلحة السودانية وجبهة الخلاص الوطني، أفادت التقارير بأن طائرات أنتينوف قصفت قريتي أنكا وعماري اللتين تسيطر عليهما جبهة الخلاص الوطني على بعد نحو ٥٠ كيلومترا شمال غرب أم سدر.

٩ - وشهد شهر أيلول/سبتمبر ازديادا في حدة التوتر بين جماعات التمرد المؤيدة لاتفاق سلام دارفور في جنوب دارفور وداخلها. وفي ١ أيلول/سبتمبر، هاجمت مجموعة من الجنود المساليت تابعة لفصيل ميناوي في حركة تحرير السودان زملاءها من الزغاوة في قريضة. وقتل حسب التقارير ثلاثة أشخاص وأصيب ثلاثة آخرون. وقد تدخل كبار قادة فصيل ميناوي في حركة تحرير السودان وملك قريضة لتسوية المسألة. واشتدت حدة التوتر مرة أخرى في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عندما هاجمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية مقر فصيل ميناوي - حركة تحرير السودان بالقرب من قريضة بجنوبي دارفور، أثناء زيارة كبار قادة جماعة التمرد، مما أدى إلى قتل عشرة أشخاص وإصابة ٢٠ آخرين. وفي أيلول/سبتمبر، ازدادت حدة التوتر بين فصيل ميناوي - حركة تحرير السودان (المكون بشكل رئيسي من الزغاوة) وفصيل الإرادة الحرة - حركة تحرير السودان (المكون بشكل رئيسي من البرقي) في مهاجرة بجنوبي دارفور بعد الاعتداء على أفراد من فصيل الإرادة الحرة - حركة تحرير السودان واحتجازهم. وفي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، تمت الإفادة عن وقوع صدامات مسلحة هناك بين فصيل الإرادة الحرة في حركة تحرير السودان وفصيل ميناوي في حركة تحرير السودان، أدت إلى قتل العشرات.

١٠ - ولا تزال أعمال السطو والنهب المسلح التي تستهدف المساعدات الإنسانية والحركة التجارية تشكل أيضا مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن ومؤشرا لحالة انعدام القانون السائدة في دارفور. ففي ٦ أيلول/سبتمبر، قام رجال مسلحون بنهب شاحنة تجارية شرق زالنجي. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، اختطف قطاع طرق شاحنة تابعة لإحدى وكالات الأمم المتحدة تحمل ١٧ طنا متريا من السلع بالقرب من عبد الشكور. وقد تم إطلاق سراح السائق والشاحنة في

١٥ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، قام ثلاثة رجال مسلحون بنهب شاحنتين تجاريتين بالقرب من أم كاردوز التي تقع على بعد ١٨ كيلومترا تقريبا من نيالا.

١١ - واتهم جنود من القوات المسلحة السودانية أيضا بأعمال السرقة والنهب. ففي ٣٠ آب/أغسطس، قام جنود القوات المسلحة السودانية بسرقة ممتلكات وأموال القرويين في كوروني بشمال دارفور. وعندما رفضت امرأة تسليم بطانتها، اعتدى عليها الجنود. وفي ١ أيلول/سبتمبر، قام جنود من القوات المسلحة السودانية بنهب مركز صحي وصيدلية ودار ضيافة تابعين لمنظمة غير حكومية دولية في شمال هشابة بشمال دارفور، بعد أن قتل موظفوها في تبادل لإطلاق النار. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن جنودا من القوات المسلحة السودانية قاموا بإتلاف أغذية الإغاثة في مراكز توزيع تابعة لمنظمة غير حكومية دولية في قرية ساهاي شرق أم سدر.

١٢ - وخلال أيلول/سبتمبر، كثيرا ما جرى استهداف حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي، لا سيما في شمالي دارفور. ففي ٣ أيلول/سبتمبر، قام ١٢ رجلا مسلحا بنزع سلاح فريق تابع للاتحاد الأفريقي في دورية جمع حطب الوقود بالقرب من مخيم كساب للمشردين داخليا بشمال دارفور وسرقوا مركباتهم ومعدات أخرى. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، نصب رجال مسلحون تقلهم خمس مركبات من طراز بيك أب كمينا لدورية تابعة للبعثة الأفريقية في السودان في طريقها من طينة إلى كتم بشمال دارفور. وفي اليوم نفسه، أطلق خمسة رجال مسلحون النار على أفراد الاتحاد الأفريقي الذين يحرسون مركز الشرطة المدنية التابع للاتحاد الأفريقي في مخيم كساب للمشردين داخليا. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أطلق خمسة رجال مسلحون مجهولي الهوية تسع طلقات على جنود تابعين للاتحاد الأفريقي أثناء مزاولة مهامهم عند بئر ارتوازية تابعة للبعثة الأفريقية في السودان شمال موقع جماعة البعثة الأفريقية في السودان بقرية ماستري في غربي دارفور.

١٣ - واستمر العنف الموجه ضد موظفي المساعدات الإنسانية طوال شهر أيلول/سبتمبر. ففي ١ أيلول/سبتمبر، لقي عضو الفرع الوطني للجنة الإنقاذ الدولية في هشابة شمال دارفور حتفه، أثناء تبادل لإطلاق النار بين جبهة الخلاص الوطني وقوات الحكومة. وهذا هو العامل الثاني عشر في مجال تقديم المعونة الذي يقتل في دارفور منذ توقيع اتفاق سلام دارفور. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، هاجم طلاب من نيالا مكاتب الأمم المتحدة ومجمعات المنظمات غير الحكومية الدولية أثناء مظاهرة ضد الأمم المتحدة نظمها عمال نقابيون، مما أدى إلى إصابة حارس أمن.

١٤ - وأصبح اختطاف مركبات المساعدات الإنسانية والسطو المسلح عليها أيضا أمرا شائعا في دارفور. ففي ٧ أيلول/سبتمبر، أوقف ثلاثة رجال مسلحون مركبتين تابعتين لمنظمة غير حكومية دولية جنوب الزنجي، وضربوا موظفي المنظمة وسرقوا نقودهم.

١٥ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، هاجم نحو ١٠٠ من أفراد الميليشيات المسلحة من قبائل مختلفة عديدة، من بينهم الهبانية والفلاتة، عدة قرى جنوب برام، بما فيها العمود الأخضر وهداك، ونهبوها، ودمروا المحلات التجارية وطاحونة الحبوب وخزان المياه وأحرقوا المنازل. وفي اليوم نفسه، شنت الميليشيات أيضا هجوما على قرية جوهين. وفي ٣٠ آب/أغسطس، اقم فصيل ميناوي في حركة تحرير السودان الحكومة بالمشاركة في الهجوم. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، عادت الميليشيات إلى العمود الأخضر وهاجمت سكانها الذين كانوا قد اجتمعوا لمقابلة فريق مشترك من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتقييم الهجوم السابق الذي وقع في ٢٨ آب/أغسطس.

١٦ - وبالرغم من إبرام اتفاق ٢٦ تموز/يوليه واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين السودان وتشاد في ٨ آب/أغسطس، ظل القتال بين جماعات المعارضة المسلحة التشادية والقوات التشادية النظامية مستمرا في أيلول/سبتمبر. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، حدثت مناوشة بين متمردى جماعات المعارضة المسلحة التشادية والقوات التشادية النظامية في جبل مرفعين، على بعد ٧٠ كيلومترا شمال غرب الجنية، على الجانب التشادي من الحدود. وقد تعززت جماعات المعارضة المسلحة التشادية من غربي دارفور في ١٩ أيلول/سبتمبر ودخلت في صدامات عنيفة مع قوات القوات التشادية النظامية في اليوم نفسه في جبل مرفعين. ويفاد أن جماعات المعارضة التشادية المسلحة أسرت ٦٠ جنديا تشاديا واستولت على عدة دبابات ومركبات في الهجوم.

ثالثا - حقوق الإنسان وحماية السكان

١٧ - ألحقت الحملة العسكرية التي قامت بها حكومة السودان في شمالي وجنوبي دارفور أضرارا جسيمة بالسكان المدنيين. فالهجمات الواسعة النطاق التي شنتها جماعات الميليشيات على القرى الواقعة جنوب برام بجنوبي دارفور، خلال الفترة بين ٢٨ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر، التي تمت الإشارة إليها أعلاه، أسفرت عن عشرات من القتلى وعشرات من المصابين وآلاف من المشردين. ولا يجد كثير من المشردين مؤخرا سوى قدر ضئيل الأمان في مخيمات المشردين داخليا بسبب وجود الميليشيات والجماعات المسلحة حول المخيمات وداخلها. ولا يزال العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس الذي يستهدف المشردين

داخليا مستمرا أيضا في دارفور. كما قلصت السلطات السودانية من حق المواطنين السودانيين في الاحتجاج وقيدت حركة موظفي الأمم المتحدة انتهاكا لاتفاق مركز القوات.

١٨ - وأسفرت الحملة العسكرية المستمرة في شمالي وجنوبي دارفور الموجهة ضد الأطراف غير الموقعة على الاتفاق عن عمليات قتل عشوائية واعتداءات خطيرة أخرى على المدنيين، بما فيها حالات قتل وإصابة واغتصاب وتشريد. وعندما أسقطت طائرة قنابل حول السوق والمدرسة في حلة حجر، شمالي دارفور، في ٢ أيلول/سبتمبر، فر كثير من القرويين إلى الجبال للاختباء. ومنذ أيار/مايو، لا تزال الهجمات تجر الآلاف على الفرار من قراهم طلبا للاختباء بمخيمات المشردين داخليا المحملة فوق طاقتها أو المناطق الريفية المعزولة. وقد تم تشريد نحو ٥٠.٠٠٠ شخص خلال الأشهر الأربعة الماضية نتيجة لإخلاء القرى في المناطق الريفية فعليا في أعقاب عمليات القصف الجوي. ومنذ منتصف آب/أغسطس، توفي ١٢ شخصا على الأقل بسبب انعدام الخدمات الطبية بالمخيمات في طويلة بشمالي دارفور.

١٩ - وأدت الهجمات التي شنتها المليشيات على القرى الواقعة بالقرب من برام التي ورد بيانها أعلاه إلى قتل المدنيين وتشريدهم. بما في ذلك انفصال الأطفال عن أسرهم. فقد حاصرت المليشيات القرى ونهبتها ثم أشعلت فيها النيران، مما أدى إلى قتل أعداد كبيرة من المدنيين. ففي منطقة سيسبان وحدها، أفاد شهود بأن المليشيات قتلت ٧٥ مدنيا، بمن فيهم نساء وأطفال بينما كانوا يحاولون الهروب من الهجمات. وفر نحو ٥٠٠ ٢ شخص من قراهم وحوصروا في المنطقة حوالي ٥٠٠ ٥ شخص لم يستطيعوا الهرب واختبأوا في الجبال.

٢٠ - وقد قيد خطر وجود المليشيات المسلحة حول مخيمات المشردين داخليا وداخلها بشدة حرية حركة المشردين داخليا وأعاق قدرتهم على التمتع بمستوى مناسب من المعيشة. وفي ٣١ آب/أغسطس، قتل رجال المليشيات راعيا كان يرعى ماشيته على بعد كيلومترين جنوب قريضة بجنوبي دارفور وهاجموا بعض المشردين داخليا اللاتي كن يحضرن حطب الوقود في المنطقة نفسها. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أطلق رجلان يرتديان الزي الرسمي النار على رجل من المشردين داخليا في الجنيينة وسرقا ممتلكاته الخاصة بينما ضرب خمسة رجال، من بينهم رجلان يرتديان الزي الرسمي، رجلا من المشردين داخليا، في ٢٠ أيلول/سبتمبر خارج الجنيينة وسرقوه.

٢١ - وقد زاد وجود الجماعات المسلحة داخل مخيمات المشردين داخليا، مثل مخيمي زمزم وأبو شوك في شمالي دارفور، من إضفاء الطابع العسكري على هذه المخيمات وانعدام الأمن فيها. وهناك تقارير واسعة الانتشار ومستمرة عن العنف الموجه ضد المدنيين في المخيمات، بما في ذلك أعمال القتل والهجوم البدني والاعتصاب والسطو المسلح. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر،

دخل عشرة رجال مسلحون مخيم المشردين داخليا بطويلة بشمالي دارفور وسرقوا ماشية المشردين داخليا تحت تهديد السلاح. وتابع حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي الرجال المسلحين وردوا على إطلاق النار مما أدى إلى قتل واحد وجرح آخر.

٢٢ - وتكررت عمليات هجوم المليشيات المسلحة على المشردين داخليا خارج المخيمات. ففي ٣ أيلول/سبتمبر، اعتدى رجال مسلحون يرتدون زيا رسميا، في مخيمات في الجنية غربي دارفور، بدنيا على أربع من المشردين داخليا من المساليت وأطلقوا عليهم النار. وفي اليوم نفسه، أحاط ٦٠ رجلا مسلحا يرتدون الزي الرسمي بأربع من المشردين داخليا من المساليت، في جريدة بجنوبي دارفور، وضربوهن واغتصبوا اثنتين منهن. وقد أدى تزايد انعدام الأمن والصراع العسكري إلى تفاقم ممارسة استهداف النساء والفتيات بالعنف الجنسي المستمرة فعلا. وبالرغم من أن اللجان المعنية بالعنف القائم على أساس نوع الجنس التابعة للدولة تستطيع أن توفر منبرا محتملا للتصدي لهذه الانتهاكات، إلا أن عدم رغبة السلطات في الاعتراف بانتشار هذه المشكلة وجهودها المستمرة للتشكيك في الحوادث المبلغ عنها لم تجد إلا في زيادة العبء على ضحايا العنف الجنسي ومنعت الحكومة من الاستجابة الكافية.

٢٣ - وقد أوضحت ردود فعل الحكومة إزاء المظاهرات التي نظمت في أوائل أيلول/سبتمبر، عدم تحملها لتعبير الجماهير عن وجهات نظر مخالفة. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، فضت القوات الحكومية تجمعاً سلمياً في جامعة الفاشر باستخدام الأسلحة النارية، والغازات المسيلة للدموع والعصي الكهربائية؛ وقد قتل طالب واحد على الأقل وأصيب ١٩ آخرون. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، احتجزت الاستخبارات العسكرية السودانية زعيماً دينياً، في الجنية، ليلة واحدة بزعم أنه حث الناس على التظاهر تأييداً للأمم المتحدة في دارفور أثناء خطبة الجمعة. وينتهك استخدام الحكومة للقوة المفرطة وآليات القمع الأخرى للتصدي للمعارضة الداخلية أحكام الدستور الوطني المؤقت الذي يكفل حرية التجمع السلمي والتعبير عن الرأي واحترام حقوق الإنسان.

٢٤ - وقد دأبت السلطات الحكومية على توقيف موظفي الأمم المتحدة في نقاط التفتيش وفي بعض الحالات أعاقت موظفي الأمم المتحدة عن أداء واجباتهم المكلفين بها، انتهاكا لالتزاماتها بموجب اتفاق مركز القوات. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أوقف ضابط من ضباط الأمن الوطني في نيالا فريقاً تابعاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وأخذ الموظفون إلى مكتب الأمن الوطني المحلي ولم يفرج عنهم إلا بعد تدخل ضباط أمن تابعين للأمم المتحدة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٥ - ظلت الحالة التي تتسم بانعدام الأمن وتفشي اللصوصية وأعمال القتال خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحول دون الوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية. واضطرت الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية إلى وقف عملياتها نتيجة لأعمال استهداف العاملين في المجال الإنساني وقتلهم، واختطاف مركبات المساعدة الإنسانية فضلاً عن حالة انعدام الأمن الناجمة عن الصدامات بين الجماعات المسلحة. وفي شمالي دارفور وحدها، أبلغ برنامج الأغذية العالمي أن ٣٥٥ ٠٠٠ شخص حرموا من العون الغذائي خلال شهري تموز/يوليه و آب/أغسطس. ويزداد العمل الإنساني صعوبة مع استمرار القتال، وتزايد أعداد الفصائل، وتفكك خطوط القيادة، وتعدد جبهات القتال.

٢٦ - ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، التي بلغت بالفعل أدنى مستوى لها منذ عام ٢٠٠٤، تتسم بالقصور الشديد، مع تزايد صعوبة السفر براً خارج المراكز الحضرية. وتعتمد العمليات بصورة متزايدة على النقل الجوي باهظ التكلفة. وإلى الجنوب من نيالا، في جنوبي دارفور، لا تستطيع منظمات العمل الإنساني الوصول إلى السكان المشردين حديثاً نتيجة لاستمرار انعدام الأمن. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قامت منظمة غير حكومية دولية بإجلاء سبعة موظفين دوليين و ١٦ موظفاً وطنياً من مهاجرة وأعادتهم إلى نيالا بسبب الحالة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها. ويتعذر الوصول إلى أجزاء واسعة من جبل مرة، وهي مناطق يسكنها ما يقدر بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص، بسبب هجمات المليشيات. ولا يمكن إدراك الأثر على المدنيين إلا تقديرياً بالنظر إلى عدم إمكانية إجراء تقييمات إنسانية في المناطق التي تعرضت إلى هجمات مؤخرًا. وعلقت منظمات العمل الإنساني أنشطتها حول طويلة، مع ارتفاع خطر الاختطاف والمضايقة على نحو لا يمكن قبوله. وخلال أقل من شهر، تم الاستيلاء تحت تهديد السلاح على خمس مركبات مملوكة لمنظمات عمل إنساني في المنطقة. وقُتل أحد العاملين في المجال الإنساني في الهشابة الشمالية، في شمالي دارفور. ونتيجة لذلك، حُرم أكثر من ٨٠ ٠٠٠ شخص من الخدمات الصحية الأساسية ومن إمكانية الحصول على المياه. ولجأ مشردون داخلياً يصل عددهم إلى ١ ٠٠٠ شخص إلى مخيمات المشردين داخلياً بالقرب من موقع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في طويلة. واستمر توزيع الأغذية، بيد أن المخيم يفتقر إلى الخدمات الأساسية الأخرى. ولجأ مشردون داخلياً آخرون إلى مناطق يتعذر على العاملين في المجال الإنساني الوصول إليها.

٢٧ - وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تواصل الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية توفير المساعدة لنحو ٢,٦ مليون من الأشخاص المتضررين من الصراع. وتستمر برامج العمل

الصحي، والتغذية، والعون الغذائي، وتوفير المياه والمرافق الصحية. وعملت الوكالات والنظراء من حكومة السودان سويا للسيطرة على تفشي الكوليرا حيث حدثت ١٠٢٥ حالة في جنوبي دارفور وحدها. وفي أيلول/سبتمبر، قام برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه بتوزيع أغذية على نحو ١٣٠.٠٠٠ شخص في كل من مليط، ومالحة، والصباح، وكتم، في شمالي دارفور. وأثناء توزيع الأغذية، تمت سرقة إحدى المركبات في كتّم. ولم يتم الوصول إلى هذه المناطق منذ شهر أيار/مايو وهي عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

٢٨ - ويظل الوقف الاختياري للإجراءات البيروقراطية بالنسبة لوكالات المعونة في دارفور ساري المفعول مما يؤدي إلى تيسير عمل أكثر من ١٤.٠٠٠ من العاملين في المجال الإنساني. ومع ذلك، لا يطبق الوقف الاختياري باستمرار. وتستمر حالات التأخير المفرطة في الحصول على تأشيرات الدخول، وفي إجراءات التخليص الجمركي لمواد الإغاثة، وإجراءات تعيين الموظفين السودانيين. ويسفر ذلك عن إهدار للوقت والموارد اللذين يمكن استغلالهما بصورة أفضل في خدمة السكان المحتاجين للمساعدة.

٢٩ - وعُلق الاتفاق الجديد، الذي وقع في شهر أيار/مايو بين الحكومة ومجلس اللاجئين النرويجي، والذي يبيح للمجلس أن يعمل بمثابة منسق مخيم في مخيم كلمة في جنوبي دارفور. وهذه هي المرة السادسة التي تُعلق فيها أنشطة المجلس في مخيم كلمة. ومنعت الحكومة أيضا وصول موظفي المجلس إلى مخيم كلمة وكذلك إلى أجزاء أخرى من جنوبي دارفور يقومون فيها بأنشطة.

خامسا - تنفيذ اتفاق سلام دارفور

٣٠ - لم تنضم أطراف جديدة إلى اتفاق سلام دارفور مع استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق مصالحة بين فصائل حركة تحرير السودان. وتؤدي الاحتكاكات بين مجموعات المتمردين وفي داخلها إلى زيادة التهديدات التي تواجه الكتلة المؤيدة لاتفاق سلام دارفور التي تتسم فعلا بالضعف. وفي حين أحرز قدر من التقدم في عملية الحوار والتشاور بين أهل دارفور، يتأخر تنفيذ اتفاق سلام دارفور بصورة ملحوظة؛ فجميع المواعيد النهائية المحددة في الاتفاق تقريبا لم يتم الالتزام بها حتى الآن.

٣١ - وفي شهر أيلول/سبتمبر، قام الموقعون على الاتفاق ومنظمات المجتمع المدني بتصعيد الجهود لتدعيم عملية السلام. وتولت الإدارة الأهلية للزغاوة قيادة مبادرة، بالتنسيق مع منّي ميناوي، بهدف تحقيق المصالحة بين حركة تحرير السودان وميناوي وبعض قادة مجموعة الـ ١٩ في شمالي دارفور. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلو الإدارة الأهلية بقيادة مجموعة الـ ١٩ في

غيرة بشمال دارفور. وورد ما يفيد بأن محادثات بدأت أيضا بين قادة حركة تحرير السودان في شرق جبل مرة وسلطات ولاية جنوبي دارفور.

٣٢ - وفي الوقت نفسه، اتضح في شهر أيلول/سبتمبر ضعف مجموعات وتحالفات المتمردين، مما يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى تعزيز الدعم السياسي لاتفاق سلام دارفور. وفي يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، أوردت وسائل الإعلام المحلية أنباء عن حدوث احتكاكات داخل قيادة حركة تحرير السودان - جناح الإرادة الحرة. ورغم أن عيسى باسي، الأمين العام لحركة تحرير السودان - جناح الإرادة الحرة، أصدر بياناً في ٢٢ أيلول/سبتمبر أعفى فيه عبد الرحمن موسى رئيس هذا الفصيل من واجباته، فقد أصدر عدد من العناصر داخل الفصيل بيانات في ٢٣ أيلول/سبتمبر برفض هذه الخطوة. علاوة على ذلك، فإن صراعات نشبت مؤخراً داخل حركة تحرير السودان - جناح مناوي في قريضة وبين جناح مناوي وجناح الإرادة الحرة في مهاجرية أدت إلى تقسيم الأطراف المؤيدة للاتفاق على أساس عرقي.

٣٣ - وخلال شهر أيلول/سبتمبر، توقفت أنشطة لجنة وقف إطلاق النار إلى حد كبير. ولم تتمكن اللجنة من معالجة المواجهات العسكرية المستمرة، كما لم تمض قدماً في تنفيذ الأحكام الأمنية في اتفاق سلام دارفور مثل نزع سلاح الجنجويد. وعقب استبعاد الأطراف غير الموقعة على الاتفاق من عمل لجنة وقف إطلاق النار على المستوى القطاعي في آب/أغسطس، قررت اللجنة أيضاً استبعاد الجهات المراقبة، بما فيها الأمم المتحدة، على المستوى القطاعي. وفي أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة خمسة اجتماعات من اجتماعاتها التي تعقد مرتين أسبوعياً وألغت ثلاثة منها. وناقشت اللجنة ثمانية تقارير انتهاكات من التقارير المتبقية، وعددها ٧٧ تقريراً، المقدمة إليها من لجان إطلاق النار الفرعية وأحالت تقريرين إلى اللجنة المشتركة. ولم تجتمع اللجنة المشتركة منذ بداية آب/أغسطس، مع أن من المقرر لها أن تجتمع شهرياً.

٣٤ - وفي ٢٦ آب/أغسطس، عقب إجراء تعديلات على دستوري ولايتي شمال دارفور وجنوب دارفور، قام المجلس التشريعي لولاية غرب دارفور بتعديل دستور الولاية للسماح بتمثيل المجموعات المؤيدة لاتفاق سلام دارفور في الهيئتين التنفيذية والتشريعية للولاية. وستحصل المجموعات المؤيدة للاتفاق على منصب نائب الوالي، ومنصبي وزيرين، ومنصبي مفوضين، ومنصبي مديرين تنفيذيين، ومنصب نائب رئيس المجلس التشريعي للولاية، و ٢١ عضواً في المجلس التشريعي للولاية. وقامت الحكومة أيضاً بزيادة عضوية حزب المؤتمر الوطني

في المجلس التشريعي للولاية بأربعة أعضاء؛ ليظل الحزب يحتفظ بالأغلبية المطلقة للمقاعد. وأجاز والي غرب دارفور التعديلات التي تنتظر التصديق عليها من وزارة العدل في الخرطوم.

٣٥ - وفي غضون ذلك، استمرت بعثة التقييم المشتركة في إجراء تقييماتها لغاية منتصف أيلول/سبتمبر، إلا أنها لم تتمكن من الوصول سوى إلى بعض مناطق دارفور. وعادت الأفرقة الآن إلى الاجتماع في الخرطوم لإعداد مشاريع تقارير المجموعات استناداً إلى العمل المتاح. وتؤكد النتائج الأولية الأثر الهائل الذي خلفه الصراع على حياة سكان دارفور وأسباب عيشهم. ورغم الجهود التي تبذلها دوائر العمل الإنساني، الدولية منها والوطنية، فإن الخدمات الأساسية تعاني من الضغط المفرط عليها أو هي غير موجودة أساساً.

٣٦ - وفي أيلول/سبتمبر، بدأ فريق الاتحاد الأفريقي المعني بتنفيذ اتفاق سلام دارفور العمل في عملية الحوار والتشاور بين أهل دارفور وقام بتعميم ورقة استراتيجية بشأن العملية على الشركاء الرئيسيين للتعليق عليها، حيث تبين الورقة الأولويات الرئيسية للعملية. وعين الاتحاد الأفريقي السيد عبدول محمد (إثيوبيا) رئيساً للجنة التحضيرية لعملية الحوار والتشاور بين أهل دارفور، وطلب إلى الأعضاء الآخرين في اللجنة التحضيرية التقدم بترشيحاتهم النهائية للجنة. ورشح كل من حكومة السودان وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة ممثله في اللجنة. وتجري مشاورات حالياً بشأن تعيين رئيس عملية الحوار والتشاور بين أهل دارفور.

سادساً - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٣٧ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر، مدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لفترة ثلاثة أشهر ووافق على مفهوم جديد للعمليات لكي تضطلع البعثة بمسؤولياتها بموجب اتفاق سلام دارفور. كما دعا المجلس الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى دعم البعثة. وعملاً بذلك وبالمقررين السابقين للمجلس، المؤرخين ١٠ آذار/مارس و ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، اتفقت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مجموعة من تدابير الدعم الفوري من الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بغية تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق سلام دارفور. وتشمل مجموعة تدابير الدعم دعماً لوجستياً ومادياً، ودعماً للأفراد العسكريين، ودعماً استشارياً للشرطة المدنية، فضلاً عن دعم مدني في مجالات الأعمال المتعلقة بالألغام، والإعلام، ودعم لتنفيذ الاتفاق. ويهدف هذا الدعم إلى التعزيز الفوري لإدارة البعثة باضطلاع موظفي الأمم المتحدة بدور استشاري استباقي. وسيتفرغ هؤلاء الموظفون تماماً لدعم البعثة وسيشاركونها مواقعها في جميع أنحاء دارفور. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم أهمية حاسمة أن توفر البعثة الحماية للأفراد الذين سيتم نشرهم في إطار تدابير الدعم.

٣٨ - وقد كتبنا أنا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كوناري، إلى الرئيس البشير في ٢٢ أيلول/سبتمبر لتحديد السمات الرئيسية لمجموعة تدابير الدعم وطلب دعم الرئيس الشخصي لتنفيذها. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، رد الرئيس البشير معرباً عن دعمه الشخصي لمجموعة تدابير المساعدة. وقد قمت بالرد بعد ذلك على تلك الرسالة مشدداً على أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيمضيان قدماً في هذه المبادرة بشفافية تامة. وشددت أيضاً على أن الموظفين الذين سيتم نشرهم في إطار دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سيكونون مشمولين باتفاق مركز القوات الحالي بين حكومة السودان والأمم المتحدة المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في السودان.

سابعاً - ملاحظات

٣٩ - بعد مرور خمسة أشهر على توقيع اتفاق سلام دارفور، ازدادت حدة العنف مرة أخرى في دارفور. وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء ما يبدو من سعي الحكومة إلى إيجاد حل عسكري للأزمة، الأمر الذي يخالف قرارات مجلس الأمن السابقة والتزامات السودان بموجب اتفاق سلام دارفور. وقد تم نشر الآلاف من جنود القوات المسلحة السودانية في المنطقة في انتهاك صريح لاتفاق سلام دارفور وقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

٤٠ - وإنني أشعر بالاستياء بصفة خاصة إزاء استخدام القصف الجوي من قبل قوات الحكومة، حيث أن ذلك القصف لا يميز بين المدنيين والمحاربين ويخالف أحكام القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) والقانون الإنساني الدولي.

٤١ - وألاحظ أن الأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور تواصل انتهاك التزاماتها بموجب الاتفاق، كما تواصل الأطراف غير الموقعة انتهاك التزاماتها بموجب اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وأدعو جميع الأطراف إلى وقف العنف، والوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الاتفاقات، والعمل صوب إيجاد تسوية سياسية للصراع في دارفور.

٤٢ - وإنني أدين بأشد لهجة الهجوم الذي شنته الميليشيات على المدنيين العزل جنوب برام، بجنوبي دارفور، مما يؤكد حالة انعدام الأمن السائدة. وأحث الحكومة على المضي قدماً في تنفيذ التزامها بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد التي تظل تشكل خطراً بالغاً على أرواح المشردين داخلياً وأسباب عيشهم وعلى السكان المدنيين عموماً.

٤٣ - وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان الاضطلاع بعملها الهام في هذه البيئة بالغة الصعوبة، في الوقت الذي لا تزال تواجه فيه حالات نقص خطيرة في الموارد. وستواصل الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة تدابير الدعم المتفق عليها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان،

بأسرع ما يمكن. ورغم أن هذا الدعم ينبغي له أن يعطي دفعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، فهو لا يمثل بديلاً عن زيادة قوام القوة الحالية في دارفور وزيادة قدراتها، وهو ما سيلزم القيام به من أجل التنفيذ الفعال للأحكام الأمنية في اتفاق سلام دارفور وتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من تقديم مساهمة واسعة النطاق في تحسين حالة الأمن في المنطقة.

٤٤ - وحتى مع استمرار جهود تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، من المهم تكرار التأكيد على أن إيجاد حل شامل ودائم للأزمة لن يكون ممكناً إلا عن طريق تسوية سياسية ذات قاعدة عريضة، وهو ما سيتطلب الالتزام التام من الحكومة وحركات التمرد. ولن يتسنى تحقيق هذه التسوية إلا إذا حل النقاش والحوار محل أعمال القصف، والهجمات والمهجرات المضادة التي حدثت خلال الشهرين الماضيين.

٤٥ - لقد طالبت معاناة سكان دارفور أكثر مما ينبغي. ومع توقع ازدياد الاحتياجات الإنسانية، فإن المكاسب التي تحققت في عام ٢٠٠٥ في السيطرة على سوء التغذية والوفيات، وفي توفير الخدمات، تتعرض للضغط. ويظل العاملون في مجال العون الإنساني يحاولون إعادة فتح الطرق، والتفاوض من أجل العبور الآمن لقوافل المعونة، وسد الثغرات الناشئة، والدعوة من أجل احترام المبادئ الإنسانية، بيد أن جهودهم الباسلة تتعرض للإعاقة نتيجة للعنف الذي يستهدفهم. وقد فقد اثنا عشر فرداً من العاملين في مجال العون أرواحهم منذ التوقيع على اتفاق سلام دارفور، وذلك عدد أكبر مما فقد في السنتين الماضيتين. وثمة اتجاه عام آخذ في التنامي يجري فيه استهداف العون الإنساني بأعمال العنف.

٤٦ - وإنني أدین أعمال القتل هذه وأناشد جميع الأطراف التوقف عن العنف، واحترام المبادئ الإنسانية، والسماح للجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية بتوفير المساعدة التي تمس الحاجة إليها ورصد الشواغل المتعلقة بالحماية دون التعرض للمضايقة والنهب والقتل.